

"نحو سياسة أسرية في السياق اللبناني الحالي"

إعداد الباحثة:

مدلين إبراهيم حجازي

(طالبة دكتوراه في العمل الاجتماعي، المدرسة اللبنانية للتدريب الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف - بيروت، لبنان)

بإشراف البروفيسور:

جميلة سامي خوري

(أستاذة مشرفة على الأطروحة، جامعة القديس يوسف - بيروت، لبنان)



<https://doi.org/10.36571/ajsp8334>

الملخص:

تؤدي الأسرة دورًا محوريًا في المجتمع من خلال وظائفها المتعددة: البيولوجية، الصحية، التربوية، النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الروحية، والأخلاقية. غير أن لبنان شهد أزمات متلاحقة انعكست سلبًا على الأسرة، فأضعفت قدرتها على تلبية حاجات أفرادها، وأدت إلى تفكك أسري، عنف، فقر، بطالة وارتفاع معدلات الجريمة. في ظل هذا الواقع، تبرز الحاجة الملحة إلى خدمات اجتماعية داعمة للأسرة عبر وزارة الشؤون الاجتماعية، غير أن ضعف الإمكانيات والظروف الصعبة حدّ من فعالية هذه الخدمات.

يهدف البحث إلى رسم صورة لواقع استراتيجيات عمل مراكز الخدمات الإنمائية باتجاه سياسة أسرية ضمن وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، وذلك لفهم أعمق لطبيعة الخدمات المقدمة للأسرة وإشراك المهنيين والأسر في رسم السياسات ذات الصلة. اعتمدت الدراسة منهجًا نوعيًا بنائيًا استكشافيًا وصفيًا، قائمًا على دراسة حالة داخل الوزارة. شملت العينة ثلاث مستويات: مهنيون في الإدارة المركزية معنيون بالتخطيط وصناعة القرار، إداريون وعاملون اجتماعيون في المراكز، وأسرة مستفيدة من الخدمات. وجمعت البيانات عبر مقابلات شبه منظمة وفق دليلين موجّهين لكل من المهنيين والأسر.

أظهرت النتائج غياب تعريف موحد للأسرة داخل الوزارة، وضعف القدرات البشرية والمالية، وغياب استراتيجية وطنية مشتركة بين الفاعلين. كما بينت أن الخدمات المقدمة مجزأة، محدودة الشمولية والاستدامة، وتعتمد بدرجة كبيرة على المنظمات غير الحكومية، مع ضعف التنسيق بين القطاعات وقلة إشراك الأسر في تصميم وتقييم الخدمات. كما سُجّل تداخل بين أدوار الوزارة والجهات الأخرى، ما أفرز ازدواجية في الخدمات وخلل في إدارة الموارد، إضافة إلى محدودية صلاحيات المراكز الإنمائية التابعة للوزارة وضعف فعاليتها بفعل مركزية القرار وضعف التمويل.

خلص البحث إلى وضع مقترح سياسة أسرية متكاملة داخل وزارة الشؤون الاجتماعية، تقوم على تعزيز اللامركزية، إشراك الأسر والفاعلين المحليين في صياغة وتنفيذ البرامج، وتفعيل مراكز الخدمات الإنمائية كركيزة أساسية لتقديم خدمات شاملة ومستدامة تستجيب لحاجات الأسر وتدعم رفاهها.

الكلمات المفتاحية: الأسرة؛ السياسة الأسرية؛ الحوكمة.

المقدمة:

تعدّ الأسرة، وفقًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع، وتتمتع بحق الحماية من قبل الدولة والمجتمع على حدّ سواء. غير أن الأسر في مختلف أنحاء العالم تواجه اليوم العديد من الظواهر والإشكاليات التي تنعكس سلبًا على وظائفها، ونوعية حياتها، ودورها في البنية الاجتماعية. وفي هذا السياق، يبرز دور الدولة بوصفها فاعلاً أساسيًا في التدخل؛ إذ شهدت العديد من الدول الغربية مشاركة متزايدة من قبل مؤسسات الدولة في الشأن الأسري، وهو ما تجسّد قانونيًا من خلال تحديث التشريعات الخاصة بالأسرة بما يواكب حاجاتها ويستجيب للتغيرات في الأنماط الاجتماعية، وصولًا إلى وضع سياسات أسرية تُوفّر إطارًا عامًا للتدخلات والتشريعات ذات الصلة.

أما في الدول العربية، فقد حظيت الأسرة بمكانة بارزة في الدساتير الوطنية وفي منظومات القيم والمبادئ الأخلاقية، كما أولت جامعة الدول العربية اهتمامًا كبيرًا بالشأن الأسري، ولا سيما في ظل التحديات المتعددة التي تواجه الأسر على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية والبيئية والسياسية والأمنية. ومن هنا برزت الحاجة الملحة إلى تبني سياسات اجتماعية متكاملة تنطلق من مبادئ الحوكمة

الرشيدة القائمة على الشراكة بين الجهات الحكومية وغير الحكومية. وقد تُرجمت هذه الحاجة عبر اعتماد سياسات أُسريّة تركز على رفاه الأسرة وتعزيز مكانتها، فضلاً عن تدعيم التعاون والتضامن بين مختلف الأسر.

وفي لبنان، الذي يشكّل سياق البحث الحالي، تواجه الأسرة مجموعة من التحديات والصعوبات التي تحول دون قيامها بدورها الطبيعي في المجتمع، يأتي في مقدمتها الأزمات الاجتماعية والاقتصادية المتعاقبة. وانطلاقاً من كون وزارة الشؤون الاجتماعية هي الجهة الرسمية المخوّلة قانوناً (قانون رقم 1993/212) بالاهتمام بشؤون الأسرة عبر وحداتها الإدارية المختصة، جاءت رؤية الوزارة الجديدة في مجال خدمات رعاية الطفل والأسرة كمنطلقاً استراتيجياً لبلورة توجهاتها المستقبلية في إدارة هذه الخدمات وتوجيهها نحو تعزيز رفاه الأسر وأطفالها (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2025). وتستلزم هذه الرؤية صياغة سياسة أُسريّة تشترك في بنائها وزارة الشؤون الاجتماعية مع الوزارات ذات الصلة والجهات غير الحكومية، بما يضمن مواءمة الخدمات مع حاجات الأسر ويجعلها أكثر شمولية وفعالية.

وعليه، يهدف هذا البحث إلى رسم صورة لواقع استراتيجيات عمل مراكز الخدمات الإنمائية باتجاه سياسة أُسريّة ضمن وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان

1. إشكالية البحث

تُشكّل الأسرة نواة المجتمع وأحد أهم دعائمه الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، إذ تُبنى على روابط النسب والتحالف، وتلعب أدواراً متعدّدة في التنشئة الاجتماعية والإنتاج والتضامن والتكافل ما بين أفرادها (Benabent, 2018).

ومع تطوّر المجتمعات، شهدت الأسرة في العالم تحولات عميقة أثرت في طرق عيش العائلات وأشكالها، تجلّت في استخدام خطابات جديدة لمفهوم الوالدية (Neyrand, 2016)، تراجع في السلطة الأبوية (Carel, 2002)، ظهور أشكال مختلفة من العائلات، كالأسر الحاضنة، والأسر المختلطة (Neyrand, 2016)، إضافة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الأسر من ناحية الفقر، وتحديات دخول المرأة إلى سوق العمل في ظل قلة المساواة وعدم تكافؤ الفرص (Roy, 2010).

في مواجهة هذه التحولات، برزت الحاجة لخدمات اجتماعية منظّمة وداعمة للأسرة، إذ تظهر التجارب الدولية في فرنسا وكندا، نماذج متقدّمة من الخدمات التي تعتبر مكوّناً من مكوّنات سياسات الأسرة، كخدمات الحماية (Becquemin Behloul, & Brauckmann, 2017) الوساطة الأسرية (Cyr et al., 2013; Quigley & Cyr, 2014)، خدمات رعاية الأطفال (Tremblay, 2010)، هذه الخدمات لا بد من أن تتوافق مع الاحتياجات، ولكن التوازن بين توفير الخدمات واحتياجات الدعم قليل التوثيق (Dionne et al., 2015; MSSS, 2016).

وفي الانتقال إلى سياق البحث الحالي، تواجه الأسرة اللبنانية تحديات متفارقة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية، إذ ارتفعت معدلات الفقر متعدد الأبعاد إلى 81% في العام 2021، بينهم 77% من الأسر اللبنانية (الأسكوا، 2021)، كما ازدادت البطالة، وارتفعت معدّلات الخلافات الزوجية والطلاق والعنف ضد النساء والأطفال، وتراجعت قدرة الأسر على الحصول على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، في ظل تداعيات أزمات النزوح والحروب الأخيرة (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2025). وتعاظمت هشاشة الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية، نتيجة قصور التشريعات وعدم كفاية الخدمات المنصوص عليها في القانون 2000/220، ما انعكس سلباً على رفاههم وجوده حياتهم، وأصقل كاهل أسرهم (Combaz, 2018; Unesco, 2013). كذلك الأمر بالنسبة لكبار السن، فقد ارتفعت نسبة من يعيشون في فقر متعدّد الأبعاد من 44% في العام 2019 إلى 78% في العام 2021، مع محدودية الموارد المالية وصعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية وانعدام التغطية التأمينية (الأسكوا، 2021).

وعليه إنّ وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، المنشأة بموجب القانون رقم 212 لعام 1993 هي الجهاز الرسمي الوطني الناظم للقطاع الاجتماعي والمخول الاهتمام بشؤون الأسرة، فالوزارة تضطلع برسم وتنفيذ السياسات الاجتماعية بالشراكة مع الجهات الحكومية وغير الحكومية (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2025).

وإذ يواجه قطاع الخدمات الاجتماعية تحديات بنيوية تشمل محدودية الموارد المالية والبشرية، ضعف التنسيق والتخطيط (Unicef, 2019)، نقص في قاعدة البيانات التي تساعد على فهم المشكلات الاجتماعية والأسرية، وغياب الاستراتيجيات الطويلة الأمد، ما ينعكس على تقديم خدمات مجزأة وغير مستدامة. كما أن مركزية الإدارة في مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية تحدّ من قدرتها على تلبية الاحتياجات المحلية، في ظلّ نقص الخدمات، والتمويل القصير المدى من الجهات المانحة، ممّا يضعف استدامة الخدمات (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2025).

أمام هذا الواقع، جاءت رؤية الوزارة الجديدة لخدمات رعاية الطفل والأسرة كمنطلق استراتيجي لتعزيز رفاه الأسر وأطفالهم (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2025). هذه الرؤية الجديدة تتطلب بناء سياسة أسرية تقوم على حوكمة رشيدة تتقاطع من خلالها أدوار وزارة الشؤون الاجتماعية ومسؤولياتها مع الوزارات المعنية الأخرى، والجهات غير الحكومية، لجعل الخدمات مواءمة لحاجات الأسر وأكثر فعالية وشمولية. من هنا كان من المهم إجراء دراسة بحثية في وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان للإجابة عن سؤال البحث الآتي: "ما هي الصورة التنظيمية للخدمات الاجتماعية في مراكز الخدمات الإنمائية اتجاه سياسة أسرية واضحة المعالم تلبي حاجات الأسر؟"

2. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى رسم صورة لواقع استراتيجيات عمل مراكز الخدمات الإنمائية اتجاه سياسة أسرية ضمن وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان.

أما الأهداف الفرعية فتتمحور حول:

- 1- توصيف الخدمات الاجتماعية المقدمة للأسر في مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان.
- 2- استخراج المنهجية المتبعة لتخطيط هذه الخدمات.
- 3- تحديد المقاربات التي تعتمد في تنفيذها.
- 4- تحليل مواطن القوة والضعف من وجهة نظر المهنيين والأسر.
- 5- وضع الخطوط العريضة للسياسة الأسرية في وزارة الشؤون الاجتماعية.

3. أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث في سدّ حاجة مهمة متعلقة باستكشاف وتوصيف الخدمات الأسرية في وزارة الشؤون الاجتماعية، وتركيز الاهتمام على الدور الفعال للجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية، وشراكة الأسر المستفيدة في تقديم تصوراتهم واقتراحاتهم لتطوير الخدمات وتنظيمها تحت مظلة سياسة أسرية متلائمة مع الحاجات. فالخدمات الأسرية تشكل انعكاساً لسياسة الأسرة ومحوراً أساسياً في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

تلقي هذه المقاربة العلمية في توصيف واقع استراتيجيات الخدمات المقدمة للأسر في مراكز الخدمات الإنمائية مع ما أكدته

الأدبيات عن ماهية دور المراكز المجتمعية، وتأثيرها المتجلي في التفكير الجماعي حول خصائص الأسر المتمثلة وحاجاتهم، وموقع الدولة في هذا الإطار من خلال إجراءاتها المتعلقة بالأسر. بناء عليه، يسهم هذا البحث في تعزيز دور مراكز الخدمات الإنمائية في مقاربة حاجات الأسر، وتقديم مقترح الخطوط العريضة للسياسة الأسرية في ظل غياب هذا النوع من السياسات على المستوى الوطني.

4. مصطلحات البحث وتعريفاتها

يرتكز البحث على مجموعة مصطلحات ترتبط مباشرة بموضوع البحث يذكر منها:

4.1 الأسرة: يُعرّف مفهوم الأسرة من خلال القانون بأنه مجموعة الأشخاص المتصلين ببعضهم البعض من خلال الروابط القائمة على التحالف والنسب، والذي يتجسد بالمفهوم التقليدي ضمن إطار الزواج والأبوة. فالأسرة هي واقع اجتماعي واقتصادي وقانوني (Benabent, 2018).

2.4 السياسة الأسرية: تناول الكثير من الباحثين في الأدبيات تعريفات متنوعة للسياسة الأسرية، يعرف غوثيه (Gauthier, 1999) السياسة الأسرية بأنها مجموعة من السياسات الرامية إلى تحسين رفاة الأسر التي لديها أطفال، كما يشير Julien Damon (2006) (..) بأن سياسة الأسرة هي برامج عامة تستهدف الأسر بإجراءات منقذة يكون لها تأثير على مواردها، والحياة اليومية للأطفال والأهل، والتبادلات والتوازنات المنزلية، وحتى الهياكل الأسرية نفسها والديناميات الديموغرافية للبلد (Damon, 2006).

3.4 الحوكمة: تعني الحوكمة وفق تعريف غودان (Gaudin, 2004) أسلوباً حكومياً جديداً يهدف إلى تعزيز التعاون المتعدد المستويات والشراكات العامة والخاصة، ومنتديات المناقشة المفتوحة على المشاركة. ويمنح نهج الحوكمة الحديث مكانة كبيرة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، سواء في عملية التطوير والتنفيذ للسياسة العامة (Enjolras, 2010). وقد تم وضع تصنيف لأنظمة الحوكمة (Petrela & Battesti, 2012) يُذكر منها:

الحوكمة المتعددة الأطراف: تقوم على تشارك مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الرباطات، على وضع السياسات العامة المحلية وتنفيذها. وتضطلع السلطات العامة بدور تيسيري في إدارة الإجراءات العامة، وتشترك جهات فاعلة مختلفة في إنتاج الخدمات الجماعية أو شبه الجماعية، وتمولها عدة مصادر عامة وخاصة، ويجري التفاوض على القواعد وإجراءات التقييم بين جهات فاعلة متعددة. ويؤدي هذا النوع من الحوكمة عموماً إلى إنشاء هيئات تتسبق لا مركزية مفتوحة لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، تعتمد الطريقة الهجينة (رأسية و/ أو أفقية)، إذ يمكن حسابان هيئات التنسيق المتعددة الأطراف بمنزلة ديناميات مؤسسية تشكل جزءاً من حوكمة المواطنين.

5. المفاهيم الأساسية والإطار المرجعي

5.1 المفاهيم الأساسية المرتبطة بالسياسات الأسرية

إنّ دراسة البيانات المتعلقة بموضوع البحث، أتاحت استخراج أربعة مفاهيم هي: الرعاية الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، والتنمية المستدامة.

5.1.1 مفهوم الحماية الاجتماعية

تُعد الحماية الاجتماعية مفهوماً متغيراً ومتكيفاً مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية (Laroque & Montalembert, 2015). وهي

تشمل التعليم، الإسكان، الخدمات، والرعاية، وترتبط بالوقاية من الفقر والمخاطر كالبطالة والمرض (Theret, 1996).

فيما يُعرّف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، الحماية الاجتماعية بأنها تهتم "بمنع وإدارة والتغلب على الحالات التي تؤثر سلباً على رفاهية الشعب" (United Nations Research Institute for Social Development [UNRISD], 2010). ووفقاً لتعريف الأسكوا (2022) تُعتبر السياسات النقدية والعينية التي تضمن العيش الكريم والرعاية الصحية من المكونات الأساسية للحماية الاجتماعية.

تشمل الحماية الاجتماعية ثلاثة أنواع: تدخلات سوق العمل، التأمين الاجتماعي، والمساعدة الاجتماعية، وتختلف هذه الأنواع بين الدول وفقاً لنماذج دولة الرفاه. (Thereborn, 1986) وتوسّع الحماية الاجتماعية إلى تحقيق الشمولية رغم صعوبتها (Lautier, 2013)، من خلال آليات من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى، لتشمل التعاضديات والتعاونية والسياسات البلدية.

وتُعتبر الحماية الاجتماعية مكوناً أساسياً من مكونات السياسة الأسرية، والتي تهدف إلى خفض الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية (Matzke & Ostner, 2010; Thevenon, 2011). وترتكز الحماية الاجتماعية والسياسة الأسرية على الحقوق الاجتماعية، وتتطلب تمييزاً واضحاً بين ما يندرج ضمن حقوق العامل وحقوق المواطن فيما يخص الأسرة (Lautier, 2013). إذ أنّ السياسات الأسرية تتضمن ركائز أساسية في الحماية الاجتماعية، وهي: الضمان الاجتماعي، الإعانات، الإجراءات الضريبية، والسياسات الإسكانية، وغيرها (Damon, Commaille, Strobel, & Vilac, 2003).

5.1.2 مفهوم الضمان الاجتماعي

يُشير الضمان الاجتماعي إلى كفالة الفرد من حيث احتياجاته المعيشية والصحية والاجتماعية، بما يضمن له مستوى معيشياً لائقاً مادياً ومعنوياً، ويهدف إلى تعزيز التكافؤ الاجتماعي، باعتباره أحد مكونات الديمقراطية الاجتماعية (أحمد، 1986).

وقد عرّف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العام 1948 الضمان الاجتماعي في مادته الثانية والعشرين: "أن كل شخص باعتباره في المجتمع له الحق في الضمان الاجتماعي بحيث يثبت له الحق في إشباع حاجاته المادية والاجتماعية والثقافية اللازمة للحفاظ على كرامته الإنسانية وتنمية قدراته الشخصية بفضل الجهود الوطنية والتعاون الدولي مع مراعاة ظروف كل دولة ومواردها".

هذا الحق يختلف من دولة إلى أخرى من حيث حجمه وتطبيقه، إلا أنّ الاعتراف به يمثل توجهاً عاماً في دساتير الدول الحديثة (أبو السعود، 1975). يعتمد الضمان الاجتماعي على مزايا عالمية تستند إلى تقويم موضوعي للقواعد، وتمويل قائم على المساهمات المالية، وتأخذ الدولة على عاتقها إدارة الضمان الاجتماعي، مع إشراك الشركاء الاجتماعيين في إدارة الصناديق لتفادي البيروقراطية في تقديم الخدمات. وتتوّج برامج الضمان الاجتماعي من تأمين الشيخوخة، والضمان الصحي، والعلاوات الأسرية، وتأمين العجز والإعاقة (Laroque & Montalembert, 2015).

إنّ مفهوم الضمان الاجتماعي يترجم في القوانين والمواثيق الدولية الخاصة بالأسرة، كما يخصّص ضمن التدابير المتعددة للسياسة الأسرية في العديد من الدول، مثل إجازة الأمومة والإجازة الوالدية، وتوفير خدمات رعاية الأطفال، لتمكين الآباء من الاهتمام بأطفالهم بشكل ينسجم مع قيودهم الاقتصادية والمهنية، بهدف تخفيض الفقر لدى العائلات، وبالتحديد الأطفال، وضمان نموهم من خلال التوفيق بين العمل والأسرة (Thevenon, Ademam & Ali, 2014). وقد أكّدت دراسات تناولت نشأة السياسة الأسرية أنّ هذه السياسة انبثقت من طموح استكمال أنظمة الضمان الاجتماعي من خلال إضافة سياسات هادفة، وإنشاء خدمات ومزايا متنوعة للأسرة تتسجم مع

تعدّد المشكلات الاجتماعية (Dohotariu, 2011).

5.1.3 مفهوم الرعاية الاجتماعية

شهد مفهوم الرعاية الاجتماعية تطورًا تاريخيًا ملحوظًا، إذ انتقل من كونه نشاطًا خيريًا قائمًا على الإحسان إلى برامج متخصصة تستهدف فئات اجتماعية محدّدة، كما الاعتراف بها كحقّ من حقوق الإنسان في الاتفاقية العالمية لشرعة حقوق الإنسان. ويعرّف بدوي (1987) الرعاية الاجتماعية أنها نسق منظم من الخدمات والمؤسسات الاجتماعية التي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة والصحة، وتنمية القدرات الفردية، وإرساء علاقات اجتماعية عادلة تتوافق مع حاجات المجتمع. وفي السياق نفسه، تضيف الغالي (2019) بأنّها نظام اجتماعي يشمل على برامج وخدمات تمكّن الأفراد من تلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية.

إنّ مفهوم الرعاية الاجتماعية يدخل في سياق السياسة الأسرية، ويشير Julien Damon (2006)، إلى أنّ جذور السياسة الأسرية جاءت من مصدرين رئيسيين: أنظمة المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي الذي تمّ تأسيسه من خلال مأسسة الضمان الاجتماعي (Dohotariu, 2011).

5.1.4 مفهوم التنمية المستدامة

وفقاً لـ Sachs I. تتدرج التنمية المستدامة على ثلاثة مستويات: الاجتماعي، والبيئي، والاقتصادي، ففي الجانب الاجتماعي تهدف التنمية إلى الحدّ من الفقر وعدم المساواة، وفي الجانب البيئي هو ضرورة سياسية في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان للإنتاج وندرة الموارد غير القابلة للتجديد، أمّا في الجانب الاقتصادي ينظر إليه أنّه أداة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية (Sachs, 1980). و قد تمّ إضافة المستوى "الثقافي" الذي ينطوي على مراعاة السياق الاجتماعي والديني والثقافي للسكان الذين يستخدمون الموارد (Griffon, 2000). و يتوافق ذلك مع تعريف التنمية المستدامة الذي يؤكّد على الاحتياجات الأساسية، والإنصاف، وحماية البيئة الطبيعية (Gendron & Reveret, 2000). هكذا، فإنّ مفهوم التنمية المستدامة يأخذ حيزاً مهماً في تصميم السياسات الأسرية، إذ أكّدت الدراسات أنّ السياسة الأسرية عالمياً صمّمت لتعزيز رفاهية الأسرة (St-Amour, 2011; Thévenon, 2011; Ferragina & Seeleib-Kaiser, 2014) وتبني أهداف التنمية الاقتصادية، والمشاركة في سوق العمل (Mätzke & Ostner, 2010).

5.2 الإطار المرجعي

يستند البحث إلى الإطار الحديث الذي اقترحه Seraphin et St amour (2020) و Keutiben (2020) لتقديم نظام مرجعي للسياسة الأسرية، على أن يتمّ نقل هذا الإطار إلى سياق وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان. وقد تساءل Seraphin حول إمكانية تعريف السياسة الأسرية في كلّ سياق يتمّ ملاحظته، مشيراً إلى أنّ تعريف السياسة الأسرية يتمّ باستخدام إطار تحليل مشترك يتكوّن من مجموعة أسئلة.

ويتكوّن هذا النظام المرجعي من عدّة مكونات وهي:

- الاعتراف الرسمي بالأسرة في النصوص الرسمية: يتطلّب فهم تعريف السياسة الأسرية في سياق محدد، معرفة مدى الاعتراف بتسمية "السياسة الأسرية" في النصوص الرسمية.
- الفاعلون القيمين على السياسة الأسرية: يمكن تحديد نطاق سياسة الأسرة من قبل الفاعلين الذين يبادرون إلى إطلاق فكرة العمل على السياسة الأسرية، أو إدارة مشروع بناء هذه السياسة أو تقييمها. يتمثل الإطار المؤسسي للسياسة الأسرية بالجهات

- الفاعلة الرسمية وغير الرسمية من المجتمع المدني والقطاع الأهلي والقطاع الخاص وغيرها من الجهات.
- **المستفيدون:** يختلف المستفيدون من سياق إلى آخر ربطاً بالهدف المنشود للسياسة الأسرية.
 - **الإطار التنظيمي والإداري:** يشمل مجالات التدخل واستراتيجيات عمل الأسرة التي تقوم بها الجهات الرسمية في الدولة.
 - **المبادئ التأسيسية:** تعرّف سياسة الأسرة بأنها تنفيذ للمبادئ التأسيسية أو المحورية داخل الدولة. هذه المبادئ تُسهم في وصف السياسة الأسرية (Seraphin & St amour, 2020).
 - **أهداف السياسة الأسرية:** إنّ أهداف السياسة الأسرية قد تكون علنية أو ضمنية، ويعود ذلك إلى السياق الذي يختلف من دولة إلى أخرى، وتأثير الأنظمة السياسية التي تعمل ضمنها السياسة الأسرية. فإنّ سياسات دعم الأسرة ترتبط تقليدياً وعالمياً بستة أهداف رئيسة وهي:
- 1- تحسين مبدأ المساواة بين الجنسين بهدف تشجيع تقاسم العمل والمسؤوليات المنزلية بين الزوجين، وتعزيز مشاركة الرجل في المهام الوالدية، ومشاركة المرأة في العمل.
 - 2- الحدّ من الفقر والحفاظ على الدخل.
 - 3- التعويض المباشر عن التكلفة الاقتصادية الخاصة بالأطفال.
 - 4- دعم عمل المرأة.
 - 5- دعم النّماء في مرحلة الطفولة المبكرة.
 - 6- زيادة معدّل المواليد. (St-Amour, 2011; Thévenon, 2011; Ferragina & Seeleib-Kaiser, 2014; Ferragina, 2018)
- **الأسرة ككيان غير مُحدّد:** أصبحت " الأسرة" موضوع السياسات العامة، حيث تتكامل سياسة الأسرة مع السياسات التعليمية والاجتماعية، مثل السياسات المعنية بمكافحة الفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، وتشمل هذه السياسات رعاية الطّفولة المبكرة وتحقيق التّوازن بين الأسرة والحياة المهنية.
 - **الحوكمة الرشيدة:** تستند السياسات العامة الى الحوكمة الرشيدة كإطار حديث لإدارة الشّأن العام، القائم على التفاعل بين جهات متعدّدة تشمل المؤسسات الحكومية، والمنظّمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وغيرها من الجهات التي تتشارك في صياغة السياسات (Marcou, Rangeon, & Theibault, 1997).
- تقوم الحوكمة الحديثة على أبعاد أساسية تشمل الترابط بين الجهات الفاعلة، التشارك والتوافق في تبادل الآراء، الروابط الشبكية والتنظيم المؤسسي، والتنمية المحلية اللامركزية (Hugon, 2002). كما تعتمد على مبادئ رئيسية مثل المرونة، والشراكة، والعدالة في توزيع الأدوار، والشفافية، والمساءلة والرقابة. هذه المبادئ تضمن فعالية السياسة العامة، وتحفّز الابتكار الاجتماعي، وتحقق التوازن بين مختلف الأطراف.

6. منهجية البحث

6.1 منظور البحث ومنهج الدراسة

يهدف هذا البحث إلى رسم صورة لواقع استراتيجيات عمل مراكز الخدمات الإنمائية بإتجاه سياسة أسرية ضمن وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان. وعليه، يندرج البحث ضمن تحليل السياسات العامة الذي يركّز على بناء تمثيل جديد للمشكلات وتشكيل المعنى (Muller & Sural, 1998, p.31). يستند تحليل السياسة العامة المعرفية الى ثلاثة نماذج: التعلّم الاجتماعي (Hall, 1993)، تحالف المناصرة (Sabatier & Jenkins-Smith, 1993)، ومفهوم المرجعية الذي يُعطى الأولوية في هذه الدراسة، حيث الحاجة الى تطوير أنظمة أفكار ذات معنى تكون بمثابة أدلة العمل في مختلف قطاعات السياسة العامة، وكذلك تنظيم العلاقات بين القطاع والمجتمع ككل (Sabatier & Schlager, 2000).

في هذا السياق، تم إجراء هذا التحليل وفقاً لمنهج بحث نوعي بنائي من النوع الاستكشافي الوصفي. في منظور البحث النوعي البنائي "المعرفة هي بناء مشترك من تفاعل الباحث/المشاركين، وهو تفاعل تتقاطع فيه القيم التي لها تأثير على المعرفة المنتجة وعلى عملية الإنتاج. وبالتالي تعدّ الذاتية والذاتية المتبادلة «وسيلة» لا مفرّ منها لبناء المعرفة، وليست عقبة أمام إنتاج المعرفة" (Poupart et al., 1997)، أما المنهج الوصفي فيهدف إلى جعل الحقائق المعقّدة مفهومة (Milles & Huberman, 2003) وهو يطرح بدقة مسألة الآليات والجهات الفاعلة ما يوفّر معلومات سياقية يمكن أن تكون بمنزلة أساس لمزيد من البحث التوضيحي (Poupart et al., 1997).

ومن مميزات هذا البحث أنّه يتصف بالمرونة من ناحية البناء التدريجي لموضوع الدراسة، والتكيف مع خصائص مجتمع الدراسة وتعقيداته، والانفتاح على خبرة المشاركين وثقافتهم، والاستكشاف الاستقرائي، وبناء معرفة شاملة عن الواقع. وبالتالي يمكن للوصف أن يمتدّ أو يقلّ، أو يضخّم أو ينكمش، وهذا التورّم والانكماش يصاحبان تأثيرات المعنى (Dumez, 2010).

6.2 مجتمع البحث

تُنقذ هذه الدراسة في وزارة الشؤون الاجتماعية بلبنان، وتعتمد على دراسة حالة ذات موضوع واحد وهو موضوع الحالة، لفهم الظاهرة والتعمق فيها (Gauthier, 2004). يركّز البحث على الوحدات الأساسية المعنية بموضوع الدراسة وهي:

مصلحة الشؤون الأسرية: وتضم دائرة شؤون الأسرة، التي تهتمّ وفق مرسوم (رقم 5734) بأوضاع الأسر والمشكلات التي تعاني منها أفرادها، ولا سيّما مشكلات الطفولة والعمر الثالث.

مراكز الخدمات الإنمائية: هي مشاريع اجتماعية منبثقة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، تعمل على تحديد الحاجات، واقتراح تقديم الخدمات الرعائية والوقائية والإنمائية، وتحفيز المشاركة المجتمعية، وتتسق في نشاطاتها مع مختلف الأجهزة المختصة في الوزارة (المواد 55 و56 من المرسوم التنظيمي رقم 5734).

المشاريع المنبثقة عن الوزارة والمشاركة مع الجمعيات والمنظمات: يركز عمل المشاريع إلى التخطيط ووضع البرامج المتنوعة.

6.3 عينة البحث ومعايير الاختيار

يعني أخذ العينات تحديد عدد معين من الأشخاص ضمن مجتمع الدراسة، ويشار إليه بقاعدة بيانات المسح (Mayer & Ouellet, 1991). في هذا البحث، تعتمد استراتيجية أخذ العينة على النهج النوعي من الموقع نفسه (echantillonnage intra-site). العينة المختارة غير احتمالية مقصودة ذات الخيار العقلاني (choix raisonné) والتي تتطلب اختيار الوحدات (الأفراد) التي تتسجم مع أهداف البحث (Miles & Huberman, 2005). تتكوّن عينة هذا البحث من 37 فردًا، وفق ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول هو المهنيون في الإدارة المركزية المعنيون في صناعة القرار وتخطيط الاستراتيجيات الأسرية، والبالغ عددهم خمسة.
 - المستوى الثاني هو المهنيون في بعض مراكز الخدمات الإنمائية، وهم نوعان: أ- الإداريون الذين يتولّون إدارة المراكز، والبالغ عددهم عشرة. ب - العاملون الاجتماعيون الذين يتدخلون مع الأفراد والأسر بواسطة البرامج والأنشطة الاجتماعية، والبالغ عددهم ثمانية.
 - المستوى الثالث هو الأسر المعنية بالخدمات الاجتماعية المقدّمة في المراكز، والبالغ عددهم أربعة عشر أسرة. وقد حددت وفق المعايير الآتية: أسر لديها مشكلات اجتماعية متنوّعة (طلاق، ترمّل، تعدّد زوجات، خلافات زوجية، عنف أسري)، أسر تضم كبار السن، وذوي الاحتياجات الإضافية.
- بالنسبة إلى اختيار المراكز العشرة فقد حدّدت وفق معيارين: المعيار الأول هو توفّر تغطية جغرافية واسعة للمناطق المجاورة. أمّا المعيار الثاني فيرتبط بحجم الخدمات الاجتماعية والأسرية المقدّمة، حيث شمل الإختيار مراكز توفّر برامج اجتماعية وأسرية، وأخرى تقدّم خدمات محدودة. وقد تنوّعت هذه المراكز لتشمل معظم المحافظات: بيروت، جبل لبنان، جبيل وكسروان، الشمال، عكار، الجنوب، البقاع، وبعلمك الهرمل.

6.4 أدوات جمع البيانات

أداة جمع البيانات المستخدمة في هذا البحث هي المقابلة شبه المنظمة، وهي من الأدوات الرئيسة والفعّالة في البحث النوعي. وتهدف المقابلة شبه المنظمة إلى التوضيح للحصول على بيانات البحث، والفهم المعمق بموضوع الدراسة. تمّ إعداد دليل مقابلة المهنيين للتعرف على واقع الخدمات الاجتماعية من وجهة نظرهم، وسُبل التخطيط والتنفيذ لها، وتطلّعاتهم المستقبلية لتطوير هذه الخدمات. كما أتاح دليل مقابلة الأسر التعرف على طبيعة الخدمات الاجتماعية المقدّمة لهم، ومدى انسجامها مع حاجاتهم، واستقبال آرائهم واقتراحاتهم لتطوير هذه الخدمات.

وقد صمّمت الأسئلة لإستكشاف موضوعات البحث بشكل شامل، وإثارة التفكير، وتحفيز الوعي من جانب الباحث والمُحاور (Gauthier, 2004)، كما اتصفت بأنها مفتوحة، بسيطة، واضحة وذات صلة، تدفع الشخص المُحاور إلى التعبير الحرّ عن تجربته ورأيه وتصوراتة.

6.5 مسار العمل الميداني

امتدّ العمل الميداني للدراسة على مرحلتين أساسيتين: المرحلة التحضيرية والمرحلة التنفيذية. في المرحلة التحضيرية تمّ إعداد كتاب رسمي موجّه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، يتضمن أهداف البحث، وطبيعة البيانات المطلوبة، والضمانات الأخلاقية للمشاركة الطوعية وسرية المعلومات، تمهيدًا لإجراء مقابلات فردية مع عينة المهنيين والأسر مستقيدة. كما أُجريت مقابلة تجريبية لدليل المقابلة للتحقق من

فعالية الأسئلة.

أما المرحلة التنفيذية، فبدأت بعد صدور الموافقة الرسمية بتاريخ 17/6/2020، وشملت مقابلات مع المهنيين في الإدارة المركزية وأخرى مع المدراء والعاملات الاجتماعيات من المراكز المختارة، كما أجريت مقابلات مع أسر من أربعة مراكز، وقد تنوع المستجيبين بين آباء وأمهات وشباب وكبار سن وذوي احتياجات إضافية.

وقد تمت هذه الدراسة في إطار احترام تام للمعايير الأخلاقية المعتمدة في البحث العلمي. ونالت موافقة لجنة أخلاقيات الأبحاث العلمية في جامعة القديس يوسف في بيروت قبل الشروع في العمل الميداني. ويعرّف مفهوم الاعتبارات الأخلاقية في البحث العلمي بأنه مجموعة من القيم والأغراض التي تدعم وتضفي الشرعية العلمية على مهنة الباحث (Martineau, 2007). وعليه حرص الباحث على مبادئ أساسية وهي: احترام استقلالية المشاركين، والحصول على موافقتهم المستنيرة، وصون الخصوصية والسرية عبر ترميز البيانات، وضمان المصادقية والموضوعية في عرض النتائج، وبناء علاقة قائمة على الثقة والشفافية.

6.6 تحليل البيانات

اتّبع تحليل المحتوى أربع خطوات أساسية (Bardin, 1986)، شملت الخطوة الأولى نسخ المقابلات كاملة، وترميزها لضمان السرية، وترقيم السطور لتيسير التتبع، مع الالتزام بالشمولية والتجانس (Aktouf, 1987). في الخطوة الثانية، جرت قراءة متأنية ومتكررة للمقابلات لتكوين نظرة عامة، وتحديد المعنى العام للسرد، وبلورة الأفكار الرئيسية (L'Ecuyer, 1985). أما الخطوة الثالثة تمثلت في الترميز، وتقطيع البيانات وتجميعها وتصنيفها إلى فئات وفئات فرعية تعكس المعاني المتشابهة أو المتناقضة، واختيار الاقتباسات المناسبة (Blais & Martineau, 2006)، مع مراعاة الحصرية والشمولية والفعالية والموضوعية (Bardin, 1986). في الخطوة الأخيرة، تم تحليل النتائج وتفسيرها، تتبع ذلك صياغة الاستنتاجات مكنت من استخلاص صورة شاملة للواقع، وأحرزت إنتاج صياغة مقترح الخطوط العريضة لسياسة أسرية في وزارة الشؤون الاجتماعية.

6.7 حدود البحث

تأثير الأزمة الاقتصادية والمعيشية على وضع القطاع العام، بما فيها مجتمع الدراسة، وهنا نُثني على دور الإدارة المركزية التي سهّلت العمل رغم الظروف الصعبة.

7. نتائج الدراسة ومناقشتها

7.1 غياب تعريف رسمي موحد للأسرة يواكب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

أظهرت نتائج الدراسة غياب تعريف رسمي موحد للأسرة في وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، وتعدّد آراء المهنيين المستجيبين بين المفهوم النووي للأسرة وامتدادها لتشمل الأقارب المقيمين معاً. وأكدت النتائج ضرورة وضع تعريف يراعي الخصوصية القانونية والروحية والاجتماعية والثقافية اللبنانية، بشكل يتماشى مع المواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، دون الأخذ بالمفاهيم الجديدة كزواج المثليين والأم العزباء وغيرها من الظواهر التي تؤثر على هوية الأسرة وكيانها في السياق اللبناني. ولا بد من الإشارة أنه بعد إطلاق الرؤية الجديدة للوزارة المتعلقة بخدمات الطفل والأسرة في العام 2025، تمّ تحديد تعريف رسمي للأسرة. كما بينت الدراسة ارتباط مفهوم الأسرة بالمشكلات التي تواجه أفرادها، وهو ما ينسجم مع الإطار النظري الذي يرى أن وحدة الأسرة وديناميكيته تتأثر بتحديات أفرادها، وهو ما يتوافق مع الأدبيات التي تعتبر الأسرة ظاهرة إنسانية عالمية متعدّدة التعريفات (Vallon, 2006).

7.2 التشريعات القانونية ركيزة أساسية يمكن البناء عليها لصالح تنظيم شؤون الأسرة وأفرادها

أظهرت نتائج الدراسة أنّ الإطار القانوني في لبنان يشكل قاعدة ارتكاز لتنظيم شؤون الأسرة عبر القوانين والتشريعات التي تمنح الصلاحيات للوزارات المعنية، ولا سيما وزارة الشؤون الاجتماعية، التي نصّ قانون إحداثها رقم 1993/212 في المادة رقم (2) على الاهتمام بشؤون الأسرة، فيما حدّد مرسومها التنظيمي رقم (5734) مهام مصلحة الشؤون الأسرية ودائرة شؤون الأسرة في معالجة قضايا الأمومة، الطفولة، الشباب، الشيخوخة، الأمراض المزمنة، الإعاقة، والبطالة وغيرها من الإشكاليات الاجتماعية. إضافة إلى دور مراكز الخدمات الإنمائية (المادة 56) في تقديم خدمات لمعالجة مشكلات تطل الأسرة. وهذا ما يتوافق مع الإطار المرجعي للبحث الذي يشير إلى أنّ القوانين هي الإطار التشريعي الذي ينظّم العمل الإداري والتنظيمي من خلال مؤسسات الدولة، حيث تمنح الصلاحيات للوزارات والإدارات المعنية بخدمات الأسر (Seraphin & St Amour, 2020).

وتبرز نتائج الدراسة وجود شبكة من القوانين اللبنانية المنصوصة والناظمة لعمل الوزارات والإدارات الأخرى، ذات الصلة بالتقديرات الاجتماعية والصحية والتربوية، التي تلبي الحاجات المختلفة لدى الأسرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. نذكر من هذه القوانين: قانون العمل اللبناني الصادر في العام 1946، وقانون الضمان الاجتماعي الصادر في العام 1963، قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري رقم 2014/293، قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر رقم 2002/422، وقانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم 2000/220. وهذا ما يدعم ما طرحته الأدبيات النظرية حول إنّ اضعاف الطابع المؤسسي لتنظيم شؤون وخدمات الأسر، يتم من خلال النموذج المجتمعي حيث بناء شبكة من القوانين تجسّد الحقوق والواجبات التي تعطي معنى للعلاقات الاجتماعية المتعددة، كذلك تصون هرمية العلاقات بين المؤسسات وأدوارها تجاه الأسر، وإعداد السياسات وتنفيذ التدابير (Jenson & Sineau, 1998). وهنا تكمن مشروعية تدخل الدولة في الشؤون الحياتية للأسر (Lesemann & Nicol, 1994).

7.3 طبيعة الخدمات المقدمة في السياق اللبناني تشكل انعكاساً لبناء سياسة للأسرة

أظهرت نتائج الدراسة أنّ خدمات الأسرة في لبنان تُقدّم عبر مزيج من القطاع الحكومي، ممثلاً بوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارات أخرى وفق صلاحياتها، والقطاع غير الحكومي من مؤسسات خاصة ومنظمات مجتمع مدني، بما يتوافق مع مفهوم الشبكة المتكاملة للخدمات (Leatt, Pink, & Guerriere, 2000) التي تقدّم أو تكفل تقديم سلسلة متصلة من الخدمات المنسقة، وتكون مسؤولة عن النتائج (Bedard et al., 2001). وبحسب المستجيبين المهنيين والأسر، يمكن تصنيف هذه الخدمات على ثلاثة مسارات:

خدمات ذات المسار الشمولي والجامع: تشير النتائج أنّ الخدمات ذات الطابع الشمولي والجامع تطل جوانب مختلفة من شؤون الأسرة، حيث هناك تأسيس لمشاريع تربية تجلّت في خدمة الحضانات الداعمة للطفل والوالدين، وخدمة التربية الوالدية، والدعم المدرسي والتوجيه المهني، والمشاريع الاقتصادية للتخفيف من الفقر ومكافحته، كذلك الخدمات الرعايية من خلال المؤسسات المتعاقد مع وزارة الشؤون الاجتماعية. ويظهر الاهتمام بالمشاريع الصحية والاجتماعية التي تعالج قضايا الصحة الإنجابية، والإعاقة، وشؤون كبار السن. وقد أشار المهنيون المستجيبون إلى وجود ازدواجية في تقديم بعض الخدمات الصحية بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة العامة عبر مراكز الرعاية الصحية الأولية ومراكز الخدمات الإنمائية وبعض الجمعيات المتعاقد.

خدمات ذات المسار التخصصي: تركز النتائج على خدمات الوقاية والاستجابة عبر حملات توعية ضد الآفات الاجتماعية، وخدمات حماية الأسرة والطفولة من العنف، والرعاية المتخصصة لمعاطي المواد المسببة للإدمان.

الخدمات ذات المسار التنموي: تبرز نتائج الدراسة أنّها تأخذ البعد التدريبي للمساهمة في تمكين المعنيين من أفراد الأسرة بمهارات

مهنية وحياتية تحسّن نوعية حياتهم، وإعداد مشاريع إنتاجية صغيرة. وعليه تشكّل الخدمات التدريبية مبادرات تصبّ في مستوى من مستويات التنمية (Sachs, 1980)، وهو المستوى الاجتماعي الذي يهدف إلى الحدّ من الفقر وعدم المساواة. ورغم هذا التنوّع في الخدمات، أظهرت نتائج الدراسة من منظور المستجيبين المهنيين والأسر، أنّ الحماية الاجتماعية لا تتوفر للجميع، وهي غير شاملة، ولا تركز إلى نهج حقوقي. ما يعكس قصور في دور الدولة المنهكة وشركائها المحليين والدوليين جراء الازمات والنزاعات المتكررة منذ عقود. وهذا ما يتعارض مع مفهومي الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي اللذين يتطوران بشكل مستمر ربطاً بالمتغيرات المجتمعية والاقتصاد الوطني والعالمي سعياً إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية والتعامل مع التحديات المالية (Laroque & Montalembert, 2015).

7.4 مظلة من الأهداف بأبعاد اجتماعية و صحية واقتصادية

تظهر نتائج الدراسة تعدّد أهداف الخدمات ب خطاب المهنيين المستجيبين، مع الإشارة إلى أنّ جميعها تمحورت حول الأسرة من ناحية المحافظة على التوازن الأسري، والحدّ من المشكلات الاجتماعية التي تعترض أفرادها، وتعزيز الاستقلالية، والحماية من الفقر. وهذا ما يتوافق مع الأدبيات العربية المتعلقة بوثائق استراتيجيات الأسرة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، التي تصبو إلى صون حقوق الأسرة والتنمية، وضمان النهوض بأوضاع الأسرة، وتعزيز فرصها في التمتع بالرفاه ونوعية الحياة.

7.5 تنوع المستفيدين وتنوع التقديمات الاجتماعية

أظهرت نتائج الدراسة من منظور المهنيين المستجيبين أنّ معظم البرامج والمشاريع المقدّمة تطال أفراداً من الأسرة، باستثناء البرنامج الوطني للأسر الأكثر فقراً الذي يوجّه إلى الأسرة ككل. ويختلف المستفيدون بحسب طبيعة الخدمة، وهو ما ينسجم مع ما ورد في الإطار المرجعي للبحث، حيث يؤكد Seraphin & St Amour (2020) أنّ الفئة المستفيدة من أي سياسة أسرية تتحدّد وفق السياق والهدف المنشود. في النتائج، تبين أنّ الفئات المستهدفة هم الأطفال، النساء، الشباب، كبار السن، وذوي الاحتياجات الإضافية، أمّا الرجال فإنّ مشاركتهم محدودة نسبياً، وغالباً ما ترتبط بطبيعة الخدمة المقدمة.

7.6 نحو انتهاج مسار جديد مبني على دراسة الحاجات المحليّة

يجد المستجيبون المهنيون أنّ هناك فجوة في التخطيط، مردّها النهج المتبع الذي يقوم من الأعلى إلى الأسفل، ونقص الإمكانيات البشرية المتخصصة في مجال التخطيط، وقلة الموارد المالية التي تخصّ الأسر في الموازنة العامة للدولة، والخلل في إدارة الموارد المتاحة، ويضاف إلى ذلك تأثير أزمات النزوح وتنوع المستفيدين وتباين احتياجاتهم. هذا الواقع أنتج خدمات مجرّاة تقتصر على الاستدامة. ولكن من مقلب آخر، تظهر النتائج سعي الوزارة الحالي إلى انتهاج مقاربة مبنية على تقييم احتياجات الأسر، ومبدأ الشراكة بين الجهات المعنية في الوزارة، والجهات الشريكة الرسمية وغير الرسمية.

يؤكّد المهنيون المستجيبون أنّ هذه الخدمات بحاجة إلى إطار وطني شامل، مع طرح تساؤلاتهم بشأن نوع السياسة، أهي سياسة اجتماعية، أم سياسة لمكافحة الفقر، أم سياسة خاصة بالأسرة؟ هذه الطروحات تعكس ما أشارت إليه الأدبيات من أن مفهوم سياسة الأسرة عام ومتشعب، إذ يظهر بوضوح أنّه بناء مستمر لسياسة عامة (Messu, 2020).

7.7 محدودية في التنسيق بين الجهات المعنية، ما يشكّل تحدياً للتكامل الخدماتي

تشير نتائج الدراسة إلى أنّ التنسيق بين الجهات المعنية يتمّ على ثلاثة مستويات: بين الوحدات الإدارية في وزارة الشؤون الاجتماعية،

وبين وزارة الشؤون الاجتماعية والوزارات والإدارات المعنية بمجالات تخدم شؤون الأسرة، وكذلك مع القطاع الأهلي والمنظمات الدولية، وذلك استناداً إلى المرسوم التنظيمي رقم (5734) والقرارات والتعاميم الوزارية ذات الصلة. وهذا ما ينطبق مع الأدبيات النظرية حول مفهوم التنسيق بأنه عملية تجميع أجزاء من الكل من أجل الحصول على نتيجة محددة، فكلّ خدمة وظيفة معيّنة، مع تحديد من يفعل ماذا وأين وكيف. والذي يوصل الى نتيجة أفضل بكثير من مجرد تحديد الأطراف المعنية (Ouimette, 1996). فضلاً عن ذلك، أوضح المهنيون المستجيبون أنّ التنسيق الداخلي يعتمد على التسلسل الإداري وتنفيذ التعاميم، بينما يقوم التنسيق الخارجي على منكرات التقاهم واللجان التيسيرية المشتركة.

كما أشار المهنيون المستجيبون إلى غياب آليات تنسيق واضحة؛ نتيجة صعوبة تحديد الأدوار والمهام ما بين الجهات المعنية، لمقاربة أولويات واحتياجات الأسر والاستجابة لها على مستوى الوطن، بما يخدم رفاهية الأسرة. ويرتبط هذا القصور، من وجهة نظرهم، بالهيكلية البيروقراطية المركزية التي تحدّ من الاستقلالية والمبادرة، ومحدودية قدرة الأسر على التنقل للوصول إلى الخدمات. وهو ما أكدته أيضاً بعض الأسر المستجيبة، ممّا يستدعي "برأي المهنيين" ضرورة تنشيط ديناميكية العمل، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات، ووضع آليات تنسيق منظمة ومرنة، وخلق مساحات من التواصل السلس والبناء المبني على رؤية مشتركة، وتكامل في الخدمات ما بين الوحدات ومع الشركاء، لصالح الاستجابة لحاجات الأفراد والأسر والمجتمع المحلي. وهذا ما يلتقي مع الرؤية الجديدة للوزارة.

7.8 نحو شراكة تستدعي نهجاً تكاملياً فعالاً في خدمة الأسر

تشير نتائج الدراسة إلى أنّ وزارة الشؤون الاجتماعية تسعى لبناء شراكات مع الوزارات المعنية، الإدارات العامة، والمجتمع المدني بهدف تلبية حاجات الأسر. وبرأي المهنيين المستجيبين واقع هذه الشركات يشوبها بعض الثغرات، إذ هناك افتقار الى استراتيجية عمل مشتركة مع الأسرة، قائمة على دراسة الواقع والاحتياجات. وهذا ما يلتقي مع خطاب الأسر المستجيبة، التي تؤكد على أهمية الشراكة ما بين الدولة والمجتمع المدني لصالح تقديم الخدمات للأسر. وهو ما ينسجم مع الأدبيات النظرية حول مفهوم الشراكة المبنية على علاقة طويلة الأمد؛ بمعنى أن تكون متناظرة أو على الأقل مؤاتية لاستقلال كلّ منها ولمعاملة المنافع بالمثل. فالشراكة ليست فقط في تحديد العمل الذي يتعين الاضطلاع به، ولكن أيضاً في السعي إلى تحقيق أهداف مشتركة (Levesque, 2007).

8. المقترحات

الخطوط العريضة للسياسة الأسرية في السياق اللبناني

يستند تصميم مقترح "سياسة للأسرة" إلى النتائج الصادرة عن البحث، كما أنّه يركز على مراجعة الأدبيات ذات الصلة، والإطار المرجعي الذي اعتمده (Seraphin & Saint amour, 2020)، ويتكوّن من عدّة عناصر، وهي:

- التسمية الرسمية: سياسة للأسرة تقودها وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي سياسة تقاطعية وتشاركية مع مختلف القطاعات التي تحتاجها الأسرة.
- تعريف رسمي للأسرة: تشمل الأسرة الأشخاص المرتبطين بالدم أو بالزواج (والتبني أو الوصاية القانونية في المجتمعات التي تعترف بذلك) (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2025). ويأخذ شكلان أساسيان، هما: الأسرة النواة، المكوّنة من الزوج والزوجة مع أو من دون أطفال المقيمين في مسكن واحد. والأسرة الممتدة عابرة الأجيال، المكوّنة من الأقارب، كالعّمات والأعمام وأبناء الأعمام والأجداد. مع ظهور أنماط عيش مختلفة في تكوين الأسرة، كالأهل المستقبليين، الأسرة الأحادية المكوّنة من والد واحد (الأم أو

- الأب)، والأسرة المركبة البسيطة والمختلطة.
- الهدف العام لسياسة الأسرة: دعم الأسر لتمكّن من القيام بوظائفها الاقتصادية، والعاطفية، والتضامنية، والإنجاب، وإدارة ونقل الإرث والقيم، والتثنية الاجتماعية.
 - المبادئ الأساسية: التماسك الاجتماعي، وتكافؤ الفرص والمساواة ما بين الجنسين، وعدم التمييز، والشراكة والشمولية.
 - الجهات الفاعلة المعنية: وزارة الشؤون الاجتماعية مع شركائها من الوزارات والإدارات الحكومية (وزارة الصحة العامة، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة العمل، وزارة العدل، وزارة الداخلية والبلديات) والقطاع المدني (الجمعيات غير الحكومية والمنظمات الدولية)، القطاع الخاص، المؤسسات الجامعية، والمؤسسات الإعلامية، على أن تلقي هذه الجهات على روية عمل مبنية على التعاون والتنسيق المنظم، انطلاقاً من إدارة حوكمة رشيدة تقوم على تحديد الأدوار وتوزيع الصلاحيات، ربطاً بتخصيصية الجهات.
 - المستفيدون من هذه السياسة: أفراد الأسرة كافة من أمهات ونساء، وآباء ورجال، والأطفال بفئاتهم العمرية المختلفة (الطفولة المبكرة، الطفولة الوسطى، والمراهقة)، وصولاً إلى الشباب وكبار السن وذوي الاحتياجات الإضافية.
 - محاور العمل: تلتقي هذه المحاور مع وظائف الأسرة وحاجاتها، وهي على صعد متنوعة: الأمان المادي، الصحة، العمل، التربية والتدريب والثقافة، والمساواة بين النوع الاجتماعي، والتضامن ما بين الأجيال، التنوع والاختلاف، والحوكمة الرشيدة. ويضم كل محور مجموعة من التدابير التي ترسم إطاراً لمجموعة من الخدمات والمشاريع، والتي تسهم في تعزيز رفاه الأسر. ويذكر منها:

المحور	الهدف الاستراتيجي	التدابير
الأمان المادي	الحماية من الفقر وتخفيض المخاطر لدى الأسر ذات الأوضاع الهشة.	المساعدات الاجتماعية المتعددة الأبعاد، إعانات الأمومة للأسر متدنية الدخل، شبكات الأمان الاجتماعي، المساعدات الغذائية المتوازنة، توفير الإسكان الاجتماعي عبر المؤسسة العامة للإسكان.
العمل	تيسير التوازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية.	الإجازة الوالدية تتضمن حماية الوظيفة وتعميق روابط الوالدين مع أطفالهم، الحضانه التربوية، التدريب المهني ومسار التوظيف (تأسيس منصة للشباب والنساء تربطهم بسوق العمل)، دعم حصول الأسر على معاشات تقاعدية من قبل الضمان الاجتماعي، تأمين ضد البطالة (إنشاء صندوق تأمين ضد البطالة ضمن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).
المساواة بين النوع الاجتماعي	النهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة.	تمكين المرأة وتكافؤ الفرص في القيادة (برامج تدريبية متخصصة للنساء والفتيات)، التثنية على ثقافة المساواة بين الجنسين (برامج حقوقية توعوية وأنشطة معرفية)، الوساطة الأسرية
التربية والتدريب	دعم الأسر للقيام بوظائفها التربوية لتنمية	التربية الوالدية المشتركة (برامج دعم الأبوة والأمومة)،

والتّثاقفة	أطفالها في بيئة أسريّة صحيّة و متماسكة.	مراكز تنمية رفاه الأطفال، الدعم التربوي للأطفال من ذوي الصعوبات التعليميّة والمتسرّبين دراسيًّا.
------------	---	--

المحور	الهدف الاستراتيجي	التدابير
الصحة	المحافظة على حياة أكثر صحّة لدى الأسرة، وتنمية قدرتها على التعامل مع المشكلات الصحيّة بأبعادها الجسديّة والنفسيّة والبيئيّة.	الحدّ من المخاطر الصحيّة التي تصيب الأسر (خدمات التوعية والحملات الصحيّة)، رفع الوعي بمستلزمات الصحّة الجنسيّة والإنجابيّة، دعم مسار الحمل والولادة (خدمات صحيّة تقدّم للنساء أثناء الحمل وما بعد الولادة)، الحدّ من المخاطر التي تصيب الصحّة النفسيّة للأسر (خدمات نفسيّة لتعزيز الرفاه النفسي والاجتماعي)، ربط بيانات الأسر غير الميسورة بالرعاية الصحيّة الأوليّة، حماية وحضانة الأطفال والنساء من العنف الأسريّ (توفير خدمات الحماية)، وتقديم خدمات التوعية الأسريّة للمحافظة على البيئّة.
التضامن ما بين الأجيال	تعزيز التضامن ما بين الأجيال ضمن الأسرة الواحدة أو خارجها.	مرافق الإقامة الطويلة الأجل للعناية بكبار السنّ، الرعاية المنزليّة لكبار السنّ، دعم مقدّمي الرعاية لكبار السنّ (دعم نفسي واجتماعي، تدريبات للعناية بكبار السن)، والنوادي الثقافيّة والترفيهيّة لكبار السن ومن ذوي الاحتياجات الإضافيّة.
التنوع والاختلاف	ضمان إنصاف جميع الأسر وأفرادها في المعاملة واحترام الاختلاف.	إعانات ماديّة لذوي الاحتياجات الإضافيّة، التّدخل المبكر ضمن إطار البرنامج الوطني لتأمين حقوق المعوّقين، الدعم التربويّ للطلاب من ذوي الاحتياجات الإضافيّة (مرافقة تربويّة)، مرافقة ذوي الاحتياجات الإضافيّة للانخراط في سوق العمل (خدمات تدريبيّة حرفيّة ومهنيّة)، مساحات أسريّة للتّلاقي والترفيه بين متعدّدي الثقافات.
الحكومة الرشيدة متعدّدة الأطراف	توجيه التّخطيط الاستراتيجيّ لسياسة الأسرة.	- توزيع الأدوار والمسؤوليات بين وزارة الشؤون الاجتماعيّة والجهات الحكوميّة وغير الحكوميّة. - تعزيز نُظم التنسيق والشراكة ما بين الجهات المعنية بسياسة الأسرة.

- وضع مسار التقويم التشاركي القائم على الشفافية والمساءلة. - تخصيص التمويل المستدام.	
---	--

9. الخاتمة

يتميز هذا البحث بفرديته في مقارنة موضوع الأسرة في وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان. وقد أظهرت نتائج البحث أن تعريف الأسرة داخل وزارة الشؤون الاجتماعية غير موحد، مع وجود محدودية في الموارد البشرية والمالية، ونقص في التخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني. كما تبين أن الخدمات المقدمة مجزأة، مع ضعف التنسيق بين القطاعات المختلفة، وقلة إشراك الأسر في تصميم وتنفيذ وتقييم الخدمات. وأظهرت الدراسة أيضاً وجود تداخل في الأدوار بين وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات الحكومية وغير الحكومية، ما يؤدي أحياناً إلى ازدواجية في تقديم الخدمات.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تشير نتائج البحث إلى وجود ركائز أساسية يمكن البناء عليها، إذ توجد مجموعة من المشاريع والخدمات القائمة في المجالات التربوية والصحية والاجتماعية، إضافة إلى القوانين الداعمة للأسرة، والتي تشكل قاعدة أساسية لتطوير سياسة شاملة للأسرة. واستناداً إلى هذه النتائج، قدم البحث مقترحاً للخطوط العريضة لسياسة الأسرة في وزارة الشؤون الاجتماعية، والتي تهدف إلى تعزيز رفاه الأسر من خلال خدمات متكاملة وفعالة، وإبراز دور مراكز الخدمات الإنمائية في تلبية الاحتياجات المحلية للأسر، وإشراك جميع الفاعلين والأسر المعنية في تصميم وتنفيذ وتقييم الخدمات.

في الخلاصة، يبين البحث أنه قد فتح آفاقاً جديدة من خلال الاقتراح المقدم لوضع سياسة للأسرة، ويمكن البناء على هذا المقترح بمشاركة الفاعلين القيمين في وزارة الشؤون الاجتماعية مع شركائهم من الجهات الحكومية وغير الحكومية، بهدف التعمق في موضوع سياسة الأسرة وتطبيق الحوكمة الرشيدة، لجعل هذه السياسة فعالة وبناءة لصالح رفاه الأسر.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Aktouf, O. (1987). Une technique fondamentale: L'analyse de contenu. In *Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations* (pp. 117–127). Presses de l'Université du Québec.
- Anadon, M., & Guillemette, F. (2007). La RQ est-elle nécessairement inductive? *Recherches Qualitatives, Hors Série* (5), 26–37. <http://www.recherche-qualitative.qc.ca/Revue.html>
- Bardin, L. (1986). *L'analyse de contenu* (4e éd.). Presses Universitaires de France.
- Becquemin, M. (2017). Béatrice Brauckmann, Salim Behloul, L'intérêt de l'enfant. Genèse et usages d'une notion équivoque en protection de l'enfance [Compte rendu]. *Sociétés et jeunesses en difficulté*, 19. <https://journals.openedition.org/sejed/8475>
- Bédard, D., Carbonneau, M., Pagé, L., & Pronovost, R. (2001). Réseau de services intégrés: Ses principes, concepts et composantes. Sherbrooke, Québec: Régie régionale de la santé et des services sociaux de l'Estrie, Direction de la santé publique et de l'évaluation.
- Benabent, A. (2018). *Droit de la famille*. Lextenso éditions.
- Blais, M., & Martineau, S. (2006). L'analyse inductive générale: Description d'une démarche visant à donner un sens à des données brutes. *Recherches Qualitatives*, 26(2), 1–18. <https://doi.org/10.7202/1085369ar>
- Carel, A. (2002). Le processus d'autorité. *Revue Française de Psychanalyse*, 66. Presses Universitaires de France.

- Combaz, E. (2018). Situation of persons with disabilities in Lebanon (K4D Helpdesk Report). Institute of Development Studies.
- Daly, M., & Ferragina, E. (2018). Family policy in high-income countries: Five decades of development. *Journal of European Social Policy*, 28(3), 255–270. <https://doi.org/10.1177/0958928717735060>
- Damon, J. (2006). *Les politiques familiales* (1re éd.). Presses Universitaires de France.
- Damon, J., Commaille, J., Strobel, P., & Vilac, M. (2003). La politique de la famille. *Recherches et Prévisions*, (72), 109–111.
- Dionne, C., Chatenoud, C., & McKinnon, S. (2015). Familles de jeunes enfants présentant des incapacités intellectuelles: Étude des besoins et du sentiment d'appropriation du pouvoir. *Enfance en difficulté*, 4, 5–26.
- Dohotariu, A. (2011). Les politiques familiales: Définitions et enjeux épistémologiques dans la littérature de spécialité [Unpublished conference paper / working paper / monograph].
- Dumez, H. (2010). La description: Point aveugle de la recherche qualitative. *Le Libellio d'AEGIS*, 6(2), 28–43.
- Enjolras, B. (2010). Gouvernance verticale, gouvernance horizontale et économie sociale et solidaire: Le cas des services à la personne. *Géographie, Économie, Société*, 12(1), 15–30.
- Ferragina, E., & Seeleib-Kaiser, M. (2014). Determinants of a silent (r)evolution: Understanding the expansion of family policy in rich OECD countries. *Social Politics*, 22(1), 1–37. <https://doi.org/10.1093/sp/lxu027>
- Gaudin, J.-P. (2004). *Pourquoi la gouvernance*. Presses de Sciences Po.
- Gauthier, A. H. (1999). *The state and the family: A comparative analysis of family policies in industrialized countries*. Oxford University Press.
- Gauthier, B. (2004). *Recherche sociale: De la problématique à la collecte des données*. Presses de l'Université du Québec.
- Gendron, C., & Revert, J. P. (2000). Le développement durable. *Économie et Société, Série F*, 37, 111–124.
- Griffon, M. (2000). La révolution doublement verte, Dossier du CIRAD. CIRAD.
- Hall, P. A. (1993). Policy paradigms, social learning, and the state: The case of economic policymaking in Britain. *Comparative Politics*, 25(3), 275–296.
- Hugon, P. (2002). Gouvernance. In G. Abraham-Frois & G. Caire (Eds.), *Dictionnaire d'économie: Analyses, auteurs, institutions, politiques économiques* (2e éd.). Sirey.
- Jenson, J., & Sineau, M. (1998). Qui doit garder le jeune enfant? Modes d'accueil et travail des mères dans l'Europe en crise. *Librairie générale de droit et de jurisprudence*.
- Keutiben, O. (2020). Les dispositifs et les enjeux de la politique familiale au Nouveau-Brunswick. *Enfances, Familles, Générations*, 35.
- L'Ecuyer, R. (1985). L'analyse de contenu: Notion et étapes. In J. P. Deslauriers, *Les méthodes de la recherche qualitative* (pp. 65–84). Presses de l'Université du Québec.
- Laroque, M., & de Montalembert, M. (2015). Perspectives sur la protection sociale. *Vie sociale*, 10(2), 219–236. <https://doi.org/10.3917/vsoc.152.0219>
- Lautier, B. (2013). Universalisation de la protection sociale et protection des plus vulnérables. *Revue Tiers Monde*, 214(2), 187–217. <https://doi.org/10.3917/rtm.214.0187>.
- Leatt, P., Pink, G. H., & Guerriere, M. (2000). Towards a Canadian model of integrated health care. *Healthcare Papers*, 1(2), 14.
- Lesemann, F., & Nicol, R. (1994). Politiques familiales: Comparaisons internationales. In M. Baker (Ed.), *Les politiques gouvernementales face aux familles canadiennes en transition* (pp. 131–140). Ottawa, Canada : Institut Vanier sur la famille.
- Levesque, B. (2007). Une gouvernance partagée et un partenariat institutionnalisé pour la prise en charge des services d'intérêt général.
- Marcou, G., Rangeon F., Thiebault J.L. (1997) « Les relations contractuelles entre collectivités publiques », in Godard F.

- (éd.), Le gouvernement des villes. Territoire et pouvoir, Ed. Descartes & Cie.
- Martineau, S. (2007). L'éthique en recherche qualitative: Quelques pistes de réflexion. *Recherches Qualitatives—Hors Série*, (5), 70–81.
- Mätzke, M., & Ostner, I. (2010). Introduction: Change and continuity in recent family policies. *Journal of European Social Policy*, 20(5), 387–398. <https://doi.org/10.1177/0958928710380476>
- Mayer, R., & Ouellet, F. (1991). *Méthodologie de recherche pour les intervenants sociaux*. Gaëtan Morin Éditeur.
- Messu, M. (2020). Le «noyau dur» de la politique familiale: L'enfant. *Analyse du cas français. Enfances, Familles, Générations*, (35).
- Miles, M. B., & Huberman, A. M. (2003). *Analyse des données qualitatives (2e éd.)*. De Boeck.
- Miles, M. B., & Huberman, A. M. (2005). *Qualitative data analysis: An expanded sourcebook (2nd ed.)*. Sage Publication.
- Ministère de la Santé et des Services sociaux. (2016). *Bilan des orientations ministérielles en déficience intellectuelle et actions structurantes pour le programme-services en déficience intellectuelle et en trouble du spectre de l'autisme*. Québec, QC: Gouvernement du Québec.
- Muller, P., & Surel, Y. (1998). *L'analyse des politiques publiques*. Montchrestien.
- Neyrand, G. (2016). Mutations familiales et dynamique d'affiliations. *Revue-empan*, (102), 18–27.
- Ouimette, J. (1996). Coordination: Outil des années 2000. *Reflets*, 2(1), 155–164.
- Petrella, F., & Battesti, N. R. (2012). Les logiques d'interaction entre associations et institutions publiques dans la gouvernance locale. *Informations sociale*, (172), 81–90.
- Poupart, J., Groulx, L.-H., Deslauriers, J.-P., LaPerrière, A., Mayer, R., & Pires, A. P. (1997). *La recherche qualitative: Enjeux épistémologiques et méthodologiques*. Gaëtan Morin Éditeur Ltée.
- Roy, M. (2010). Paroles d'acteurs : Garde des enfants, congés parentaux et services aux personnes : Alternatives ou complémentarité des mesures. *Revue Interventions économiques*, (41) <https://doi.org/10.4000/interventionseconomiques.451>
- Sabatier, P. A., & Jenkins-Smith, H. (Eds.). (1993). *Policy change and learning: An advocacy coalition approach*. Westview Press.
- Sabatier, P. A., & Schlager, E. (2000). Les approches cognitives des politiques publiques: Perspectives américaines. *Revue française de science politique*, 50(2), 209–234.
- Sachs, I. (1980). *Stratégies de l'écodéveloppement (Collection Développement et civilisations)*. Paris, France: Éditions ouvrières.
- Séraphin, G., & St-Amour, N. (2020). Politique familiale : De quoi parle-t-on ? *Enfances Familles Générations*, (35). <https://doi.org/10.7202/1070265ar>
- St-Amour, N. (2011). *Vers une politique de conciliation travail - famille au Québec : Des enjeux complexes et en évolution (Thèse de doctorat en service social, Université de Montréal)*.
- Therborn, G., & Roebroek, J. (1986). The irreversible welfare state: its recent maturation, its encounter with the economic crisis, and its future prospects. *International Journal of Health Services*, 16(3).
- Theret, B. (1996). Les structures élémentaires de la protection sociale. *Revue Française des Affaires Sociales*, (4), 165–188.
- Thévenon, O. (2011). Family policies in OECD countries: A comparative analysis. *Population and Development Review*, 37(1), 57–87. <https://doi.org/10.1111/j.1728-4457.2011.00390.x>
- Thévenon, O., Adema, W., & Ali, N. (2014). Les politiques familiales en France et en Europe : évolutions récentes et effets de la crise. *Population & Sociétés*, 512(6), 1–4. <https://doi.org/10.3917/popsoc.512.0001>
- Tremblay, D.-G. 2009. « La gouvernance de la conciliation emploi-famille au Québec. Le rôle des acteurs », dans *Concilier travail et famille. Le rôle des acteurs Québec-France*, sous la dir. de M.-A. Barrère-Maurisson et D.-G. Tremblay, Québec, Presses de l'université du Québec, p. 61-81.

Tremblay, D.-G. 2010. « Paid Parental Leave : an employee right or still an ideal? The situation in Québec and in Canada », Employee Responsibilities and Rights Journal. vol. 22, no 2, p. 83-100.

UNESCO. (2013, September). Social inclusion of young persons with disabilities in Lebanon: Where do we stand and what should be done to promote their rights? <http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Beirut/>

UNICEF & Global Social Service Workforce Alliance. (2019). Multi-country review of the state of the social service workforce in the Middle East and North Africa region. United Nations Children's Fund (UNICEF), Regional Office for the Middle East and North Africa. <https://www.unicef.org/mena/reports/multi-country-review-state-social-service-workforce>

United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD). (2010). Combating poverty and inequality: Structural change, social policy and politics.

Vallon, S. (2006). Qu'est-ce qu'une famille ? Fonctions et représentations familiales. VST - Vie sociale et traitements, 89(1), 154-161. <https://doi.org/10.3917/vst.089.0154>

المراجع باللغة العربية:

أبو السعود، ر. (1975). الوجيز في شرح قوانين التأمين الاجتماعي: المدخل ونطاق تطبيق قوانين التأمين الاجتماعي (الطبعة 1). دار المطبوعات الجامعية.

أحمد، م. (1986). الجوانب الدستورية لحقوق الإنسان (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة).

بدوي، أ. (1987). معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية (الطبعة 1). دار الكتاب المصري؛ دار الكتاب اللبناني.

الغالي، س. (2019). السياسة العامة لوزارة الشؤون الاجتماعية: ما بين تعزيز مراكز الوزارة للخدمات الإنمائية والتعاقد مع جمعيات غير حكومية. المعهد الوطني للإدارة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2022). دراسة حول إمكانية إطلاق العمل المرن في لبنان وتنفيذه. https://www.unescwa.org/sites/default/files/2022-04/study-flexible-work-arrangements-lebanon-web_0.pdf

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2021). الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان: إطار مقترح للقياس وتقييم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية. بيروت، لبنان: الأمم المتحدة.

وزارة الشؤون الاجتماعية. (2025، 23 كانون الثاني). وزارة الشؤون الاجتماعية تكشف النقاب عن رؤية جديدة لخدمات رعاية الطفل والأسرة في لبنان. اليونيسف لبنان <https://www.unicef.org/lebanon/ar/>. وزارة-الشؤون-الاجتماعية-تكشف-النقاب-عن-رؤية-جديدة-لخدمات-رعاية-الطفل-والأسرة-في-لبنان.

“Towards a Family Policy in the Current Lebanese Context”

Researcher:
Madline Ibrahim Hijazi

Abstract:

The family plays a pivotal role in society through its multiple functions: biological, health, educational, psychological, social, economic, spiritual, and ethical. However, Lebanon has witnessed successive crises that have adversely affected families, weakening their ability to meet the needs of their members and resulting in family disintegration, violence, poverty, unemployment, and rising crime rates. In light of this reality, there is an urgent need for family-supportive social services provided through the Ministry of Social Affairs. Yet, limited resources and challenging circumstances have constrained the effectiveness of these services.

This study aims to present a comprehensive picture of the strategies adopted by Development Service Centers in formulating family-oriented policies within the Ministry of Social Affairs in Lebanon. It seeks to provide a deeper understanding of the nature of services offered to families and to involve professionals and families in shaping relevant policies. A qualitative, constructivist, exploratory, and descriptive methodology was employed, based on a case study within the Ministry. The sample comprised three levels: professionals in central administration engaged in planning and decision-making; administrators and social workers in the centers; and families benefiting from the services. Data were collected through semi-structured interviews guided by two tailored protocols—one for professionals and another for families.

Findings revealed the absence of a unified definition of the family within the Ministry, limited human and financial capacities, and a lack of a shared national strategy among stakeholders. The services provided were found to be fragmented, insufficiently comprehensive and sustainable, and largely dependent on non-governmental organizations, with weak intersectoral coordination and minimal involvement of families in service design and evaluation. Furthermore, overlapping roles between the Ministry and other entities resulted in service duplication and inefficient resource management. Additionally, the developmental centers affiliated with the Ministry exhibited limited authority and weak effectiveness due to centralized decision-making and inadequate funding.

The study concludes by proposing an integrated family policy within the Ministry of Social Affairs, grounded in enhancing decentralization, engaging families and local stakeholders in the design and implementation of programs, and strengthening Development Service Centers as key platforms for delivering comprehensive and sustainable services that address family needs and promote their well-being.

Keywords: Family; Family Policy; Governance.